EISSN: 2716-8891/ISSN 2572-0171

مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة

المجلد 08 ، العـدد: 02 (2025)، ص 273- 289

الرقابة المستندة على المخاطر وفق متطلبات بازل III ودرجة الالتزام بها في النظام المصرفي الوطني

Risk-based supervision in accordance with Basel III requirements and the degree of compliance in the national banking system

أ.د/ علي صاري *

p. sari ali

جامعة سوق أهراس - الجزائر

a.sari@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 05/01/2025 **تاريخ القبول:** 26/09/2025 **تاريخ النشر:** 10-11-2025

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى محاولة توضيح أهمية وضرورة تنني إجراءات وتشريعات رقابية احترازية تجاه المخاطر المُرتبطة بالنظام المصرفي والمالي على المستوى الوطني، خاصة مع تطور وتفاقم المخاطر المصرفية والأزمات المالية؛ ومدى التزام البنوك الوطنية بقواعد الرقابة والاشرافي المصرفي في إطار المعايير المعتمدة من طرف للجنة الرقابة المصرفية الدولية بازلIII، خاصة في جانب آليات الرقابة المسندة والمرافقة للمخاطر ؛ وقد اعتمدنا في ذلك على المنهج التحليلي الاستنباطي في تحليل وتفسير بعض القرارات والمتغيرات الاقتصادية المتاحة.

وقد تم التوصل في آخر الدراسة الى أهمية وضع وتبني إجراءات رقابية صارمة وفعالة وأن يلعبه بنك الجزائر دورا في فرض ومواكبة التطورات الحاصلة في أنظمة الرقابة المصرفية، والعمل على تبنيها والتكيف مع متطلباتها من خلال مجموعة من الإصلاحات والتعليمات الصارمة والواجبة التنفيذ.

الكلمات المفتاحية: رقابة المصرفية، مخاطر بنكية، بازل 3، رقابة مستندة على المخاطر.

تصنيف JEL : G41; G21 ; G30

Abstract:

This study aims to clarify the importance and necessity of adopting regulatory and precautionary measures and legislation towards the risks associated with the banking and financial system at the national level, especially with the development and exacerbation of banking risks and financial crises; and the extent to which national banks adhere to the rules of supervision and banking supervision within the framework of the standards adopted by the International Banking Supervisory Committee Basel III, especially in terms of oversight mechanisms and risk-assessment mechanisms.

* **المؤلف المرسل** : صاري علي، أستاذ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سوق اهراس، الجزائر.

At the end of the study concludes that the central bank has a very important role to play in enforcing keeping abreast of developments in banking supervision systems, working to adopt them and adapting to their requirements with its requirements through a set of reforms and strict instructions.

Keywords: Banking supervision, banking risks, Basel III, risk-based supervision.

JEL Classification Codes : G41; G21 ; G30

1. مقدمة:

يمثل وجود قطاع مصرفي قادر على حشد المدخرات وتخصيص الموارد المالية بكفاءة لخدمة أهداف التنمية، وتقليل المخاطر الائتمانية من المتطلبات الأساسية لتقوية وصلابة القطاع المصرفي، وتحسين مقدرتها على تعبئة المدخرات المحلية، وضمان عدم تعثرها و تجنباً لمخاطر إفلاسها، وحماية النظام المصرفي والنظام المالي ككل؛ وفي هذا الصدد تعتبر الرقابة المصرفية التي تعتمد على فهم طبيعة أنشطة البنوك والعوامل المؤثرة في أنشطتها، من المهام الرئيسية للبنوك المركزية من أجل الحفاظ على السلامة المالية لهذه البنوك وتكوين جهاز مصرفي سليم يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين.

وفي الجزائر عملت السلطات النقدية (بنك الجزائر، مجلس النقد والقرض، والجنة المصرفية) على رساء قواعد ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث ألزم القانون البنكي الوطني المصارف والمؤسسات المالية المقيمة في الجزائر بضرورة احترام معايير التسيير الموجية لضمان السيولة والقدرة على الوفاء اتجاه الغير -بالخصوص المودعين- وتوازن هيكله المالي، وبالتالي ضرورة احترام نسبة كفاية أرس المال وتنويع المخاطر؛ وقد عمل في هذا الصدد بنك الجزائر على إصدار مجموعة من الانظمة والقوانين التي تحدّد مفهوم وطرق قياس المخاطر المصرفية؛ حيث عرف محتوى الرقابة الداخلية وألزم البنوك والمؤسسات المالية بضرورة الخضوع لقواعدها وخاصة أنظمة قياس المخاطر وأنظمة مراقبتها والتحكّم فيها.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من اجل معرفة المتغيرات الرئيسية لكل من الرقابة المصرفية، والمخاطر المصرفية وإدارتها، والرقابة المرتكزة على المخاطر، ومدى تطبيق البنوك الوطنية لهذه المتغيرات في أعمالها وأنشطتها المصرفية.

أهداف الدراسة: إن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

1- محاولة معرفة الأهمية البالغة للرقابة المصرفية الصارمة والفعالة في مواجهة المخاطر المصرفية في الاقتصاديات المختلفة.

2- محاولة معرفة مدى التزام البنوك الوطنية بقواعد الرقابة والاشرافي المصرفي في إطار المعايير المعتمدة من طرف للجنة الرقابة المصرفية الدولية بازل 3.

مشكلة الدراسة: تحاول هذه الدراسة الإجابة على إشكالية أساسية مفادها: **ما مدى التزام النظام المصرفي الوطني بمبدأ الرقابة المستندة على المخاطر وفق متطلبات بازل III، بما يعزز صلابة وسلامة النظام المصرفي الوطني؟**.

فرضية الدراسة: بنيت هذه الدراسة على فرضية مفادها أن هناك مجموعة من مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة والمعتمدة من طرف للجنة بازل مطبقة في النظام المصرفي الوطني، وهو ما يعكس مستوى الصلابة والملائة المالية التي تتمتع بها البنوك الوطنية.

2. دور وأهمية الرقابة المصرفية في تعزيز سلامة النظام المصرفي والمالي.

إن من بين التحديات التي تواجه الهيئات المشرفة على القطاع المالي والمصرفي ومواجهة التطورات الحاصلة في البيئة المصرفية، هو القدرة على صياغة قواعد للرقابة المصرفية تتلاءم مع متطلبات الواقع الجديد في الصناعة المصرفية؛ حيث أن:

1.2. مفهوم الرقابة والرقابة المصرفية: كمفهوم عام تمثل الرقابة مفهوم إداري وعنصر من عناصر نشاط الإدارة، ومصلحة ومن مصالحها المختلفة، تؤدي وظيفة في المنشأة بصفة دائمة ومستمرة.

وعلى هذا الأساس تعرف الرقابة بأنها:

تعريف الرقابة: تعرف الرقابة بأنها العملية التي يمكن أن ترى بها الإدارة أن ما يحدث في الأقسام الفرعية هو ما كان ينبغي أن يحدث؛ وأن التنفيذ الفعلي مطابق لمعايير الخطط المرسومة**(بلاغ. 2002. ص67).**

وبتعريف آخر: هي وظيفة من وظائف الإدارة هدفها الأساسي هو التحقق من أن التنفيذ والأداء الفعلي يسير طبقاً للخطة الموضوعة، والعمل على كشف مواطن الضعف والاخطاء من أجل تصحيحها ووضع النظم الكفيلة بعدم حدوثها.

أما الرقابة المصرفية: فتعرف بأنها مختلف القواعد والأنظمة والإجراءات التي يضعها البنك المركزي أو السلطات النقدية في البلد، وتعمل بمقتضاها مختلف المؤسسات المصرفية العاملة، بهدف المحافظة على سلامة النظام المالي والمصرفي وتكوين جهاز مصرفي سليم يساهم في التنمية الاقتصادية و يفي بالتزاماته المالية، ويحفظ حقوق المودعين والمستثمرين **(عبد النبي. 2010. ص52).**

1.2. أهمية وأهداف الرقابة المصرفية: بشكل عام تتمثل أهداف محددة رئيسية الرقابة المصرفية في الحفاظ على النظام المصرفي والاقتصادي، والمحافظة على حقوق الأطراف الذين تربطهم علاقة بالبنك، وتمثل في نفس الوقت أساس يمكن الاعتماد عليه لاتخاذ قرارات رشيدة **(الكراسنة، 2016، ص 47):**

أ. الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي: وذلك تجنباً لمخاطر إفلاس البنوك، وضمان عدم تعثرها وحماية النظام المصرفي والنظام المالي ككل، وهذا من خلال وضع القواعد والأنظمة والتعليمات الخاصة بتنظيم وإدارة الأصول والخصوم في البنوك مع التطبيق الصارم لهذه التعليمات والأنظمة؛

ب. ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي: وهذا من خلال الفحص التقني والتدقيق العملي للحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول، وتوافق عمليات البنوك مع الأطر والأنظمة والتعليمات العامة الموضوعة، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المالية تجاه الغير وفي جميع الاوقات.

ج. حماية المودعين والمستثمرين: ويتم ذلك من خلال حرص السلطات الرقابية وعلى وجود تغطية واحتياطات مناسبة مقابل الودائع الموجودة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها تجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

3. مقررات لجنة بازلIII والرقابة المصرفية المستندة على المخاطر.

تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازلIII إلى زيادة متطلبات وجودة رأس المال القطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، وأن تبني المعايير المقترحة في اطار الرقابة الاحترازية يستدعي من البنوك الاحتفاظ بمستويات عالية وكافية من رأس المال وأن يكون ذو نوعية.

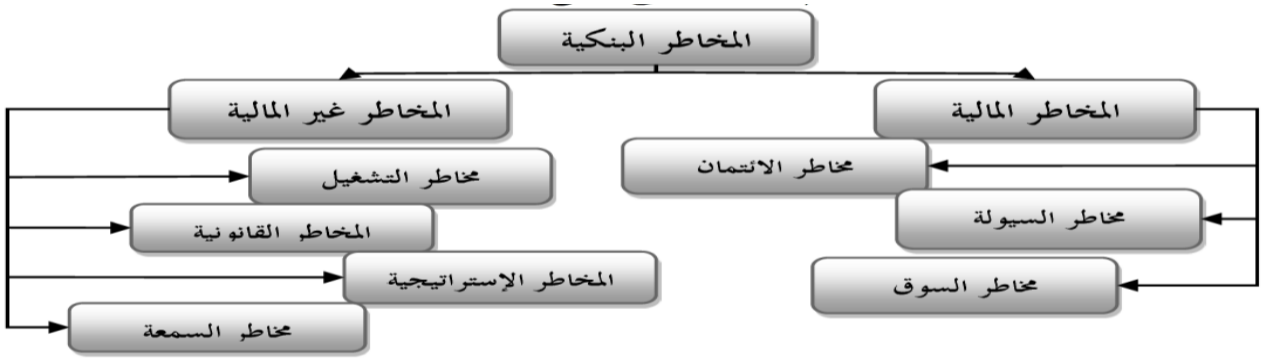
1.3. المخاطر البنكية وادارتها: تحتل المخاطر البنكية وآليات ادارتها حصة الاهتمام والمتابعة والبحث والدراسات الحديثة في الميدان المالي، فعلي اساستها تتحقق العوائد وتستمر الأنشطة وتزداد الثقة في المنظومة البنكية ككل.

أ- **تعريف المخاطر البنكية** :هي عبارة عن احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

كما أنها عبارة عن الخسائر المادية أو المعنوية التي يتكبدها البنك نتيجة لقيامه بنشاط معين يتصف بعدم انتظام وتذبذب عوائده نظرا لحالة عدم التأكد من نتائجه **(بوقرة و بلعجوز، 2018)**.

ب- **أنواع المخاطر البنكية:** يمكن تصنيف المخاطر البنكية إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية، حيث يمكن تصنيف المخاطر المالية إلى ثلاث مخاطر المتمثلة في: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق . أما المخاطر غير المالية فهي تصنف إلى :مخاطر التشغيل، المخاطر القانونية، والمخاطر الاستراتيجية بالإضافة إلى مخاطر السمعة.

الشكل رقم(01): شكل يمثل مجمل المخاطر البنكية



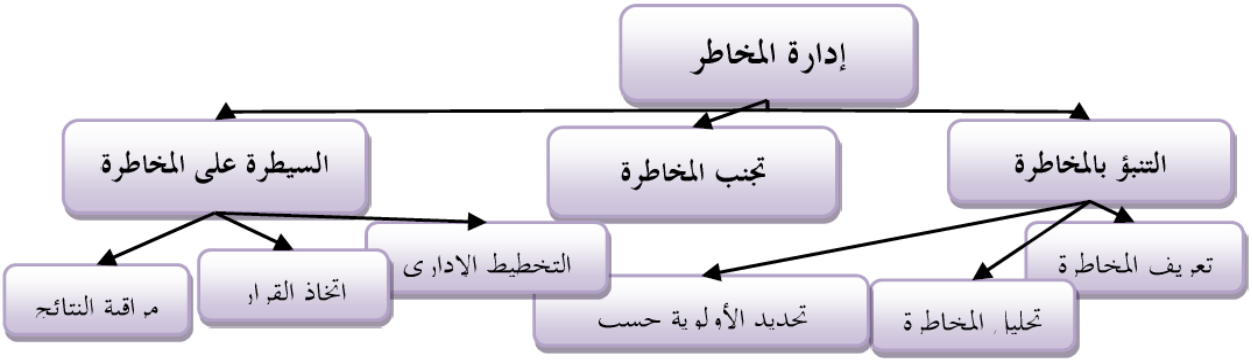
المصدر: أحمد ميلي سمية، انعكاسات اتفاقيات بازل 2 و3 على ادارة المخاطر البنكية، مجلة العلوم المالية والادارية، سنة 2020، ص 30.

ج- **إدارة المخاطر البنكية**: تمثل عملية إدارة المخاطر العملية التي يتم بمقتضاها تحديد وتقييم المخاطر وقياسها، ووضع استراتيجيات لإدارتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيف من حدتها والتقليل من آثارها، ومراقبة هذه المخاطر بشكل مستمر من خلال تحليلها ومراقبتها وضبطها من وتطبيق معايير السلامة **(رجم. 2011. ص 8)**.

كما تعبر إدارة المخاطر عن تنظيم متكامل يعمل على اكتشاف المخاطر ومواجهتها والتحكم فيها وإدارتها بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وبأسرع وقت ممكن لتحقيق الهدف المطلوب **(قاسيمي، و فلالي ، 2011)**.

ج- **مراحل إدارة المخاطر البنكية**: تتم عملية إدارة المخاطر البنكية من خلال توافر مجموعة من العناصر التي يمكن تجسيدها في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): يوضح مراحل إدارة المخاطر البنكية



المصدر: أحمد ميلي سمية، انعكاسات اتفاقيات بازل 2 و3 على ادارة المخاطر البنكية، مجلة العلوم المالية والادارية، سنة 2020، ص 30.

2.3.محاور اتفاقية بازل III: تتكون اتفاقية بازل III من خمسة محاور هامة هي **(ميلي، 2020. ص30):**

المحور الأول :ويتعلق بتحسين نوعية ونسبة وشفافية قاعدة رأس مال البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح المحتجزة، مضافا إليها أدوات رأس المال غير مشروطة بفوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق؛ بينما رأس المال المساند أو المدعم فيقتصر على أدوات رأس المال المقيدة بخمس سنوات والتي يمكن تحمليها خسائر دون التأثير على الودائع؛

المحور الثاني: ويرتكز هذا المحور على القدرة على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات المالية، وتمويل سندات الدين، ولتغطية الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة الخاصة بالأصول المالية؛

المحور الثالث: وهو محور خاص بإدخال نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي، من أجل وضع حد أقصى لإمكانية التمويل عن طريق سياسة الرفع المالي نتيجة تزايد وارتفاع نسبة الديون في النظام البنكي؛

المحور الرابع: ويهدف الى منع سياسة انسياق لبنوك واتباعها لسياسات اقراض مواكبة لحالة النشاط الاقتصادي، فتزيد التمويل المفرط في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع عن التمويل والاقراض في حالة الركود والانكماش؛

المحور الخامس: وهو محور متعلق بمتطلبات السيولة، أين يجب على البنوك العاملة الالتزام بها وهي نسبتين هما: نسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر.

4. الرقابة المستندة على المخاطر في إطار اتفاقية بازل III.

تختلف الرقابة المرتكزة على المخاطر عن الرقابة التقليدية التي تتمثل في تفتيش وتحليل كافة نشاطات وأصول البنك للتأكد من سلامة الوضعية المالية للبنك، وذلك نتيجة تغير طبيعة اعمال البنك وتعدد المخاطر التي أصبحت تظهر بسبب الابتكارات المالية المتزايدة والتقدم التكنولوجي السريع؛ حيث أصبحت الرقابة في البنوك تتركز على المخاطر التي تنشأ من هذه الادوات.

1.4. مفهوم الرقابة المرتكزة على المخاطر: إن مفهوم الرقابة المرتكزة على المخاطر يتمثل في الفهم الصحيح لخصائص البنك المعني بحالة الرقابة، وتعريف وتلخيص المخاطر الرئيسية لدى هذا البنك، وبالتالي اعداد استراتيجية رقابية للتعامل مع هذه المخاطر؛ مع أنه يجب أن يكون نظام الرقابة الداخلية فعال هو أحد الركائز المهمة في ادارة البنك والعامل الاساسي في سلامته ومتانته **(الكراسنة، 2016، ص47)**.

كما تعني: الرقابة المركزة على المخاطر بأنها أسلوب رقابي جديد مبني على مجموعة من الإجراءات تعمل على تحديث وتطوير أنظمة المراجعة والتدقيق في البنوك بهدف الحد من تزايد المخاطر الائتمانية والمصرفية، وخلق مناخ مناسب للائتمان والعمليات المصرفية الأخرى وتسهيل عمليات الرقابة **(بن العارية. 2013. ص 2)**.

وعلى أساس ما سبق يمكن القول أن عملية الرقابة المستندة على المخاطر تتحقق بطريقتين هما **(قناز. 2022. ص 323)**:

- الانتقال من التركيز على خطر البيانات المالية الى خطر الاعمال؛
- الانتقال من اختبارات التدقيق كبيرة الحجم الى اختبارات التدقيق على مستوى الرقابة والاشراف، مدعومة بأعمال تحليلية عالية الدقة.

2.4. متطلبات تنفيذ الرقابة المرتكزة على المخاطر (الكراسنة، 2016، ص 48):

أ- **التعرف على البنك ونشاطه:** حيث تعتبر هذه الخطوة الاولى في مدخل الرقابة بصفة عامة والرقابة المرتكزة على المخاطر بصفة خاصة، وهي مرحلة اساسية من أجل وضع برنامج رقابي سليم يتناسب مع الصفات والخصائص التي يتمز بها هذا البنك عن غيره من المنشآت أو البنوك الأخرى؛

ب- **تعديد وتنويع مصادر جمع المعلومات:** وذلك باعتبار أن تعدد وتغاير مصادر جمع المعلومات الداخلية والخارجية والمحيطة بالبنك تمثل المرتكز الثاني في عملية الرقابة، وهو ما جعل عملية الرقابة عملية مكتملة وتعطي صورة حقيقية عن البنك؛

ت- تقييم وادارة الخطر: حيث يجب أن تظهر عملية تقييم الخطر مواطن القوة والضعف لدى البنك، كما يجب أن تكون عملية التقييم شاملة لكافة المخاطر التي تواجه نشاط واعمال البنك، وأن هناك نظام للتعامل مع هذه المخاطر، أو تجنبها، أو تحويلها.

5 . دراسة حالة الجزائر وواقع اعتماد آليات الرقابة المستندة على المخاطر.

بالرغم من التداعيات التي سببها وباء كوفيد 19؛ ميز القطاع المصرفي الجزائري صمودا وصلابة مالية قوية، وهذا بفضل الجهود الحثيثة للسلطات العامة والسلطة النقدية، أين مكنت هذه الجهود البنوك الوطنية من تسجيل نسب ملاءة معززة بشكل كبير مع زيادة القدرة الإقراضية للقطاع المصرفي، احتواء اثار الأزمة الصحية ونتائجها السلبية على القطاع المالي الوطني.

1.5. واقع الاجراءات الرقابية الاحترازية لتحقيق الاشراف المصرفي الحذر في الجزائر:

تقوم البنوك المركزية وفقا لقوانين إنشائها بالإشراف والرقابة على البنوك المسجلة لديها بما يكفل سلامة مراكزها المالية ويضع كل بنك مركزي القواعد العامة للإشراف على البنوك والتي تتلخص فيما يلي **(شيناسي، 2005):**

أ- تسجيل البنوك: أين يجب أن تخضع عملية دخول الوحدات المصرفية الجديدة في السوق المصرفي الى معايير محددة او شروط الحصول على الترخيص، وذلك لكي يكون للسلطة الرقابية القدرة متابعة وتنظيم عمل هذه الكيانات ومدى التزامها باللوائح والأنظمة والتعليمات المنظمة للأنشطة البنكية في الاقتصاد.

حيث في نهاية سنة 2023 ضمت شبكة المصارف في الجزائر 1649 وكالة منها 1249 وكالة تابعة للمصارف العمومية و400 وكالة تابعة للمصارف الخاصة. **(بنك الجزائر. 2024. ص46).**

ب- تحديد مجالات النشاط المصرفي: حيث تعمل السلطة الرقابية على توضيح المجالات التي يسمح للبنوك العمل فيها والمجالات التي ينبغي تجنبها أو تقليل العمل بها، واتخاذ اجراءات كفيلة لتفادي التعرض لمخاطر النشاط.

وفي هذا الصدد فقد ضم النظام المصرفي الجزائري في نهاية سنة 2023م 28بنكاً ومؤسسة مالية، ويجدر الإشارة إلى أن اثنتا عشر (12) من البنوك من أصل 20 بنكاً تقدم منتجات وخدمات تابعة للتمويل الإسلامي؛ منها (06) ستة بنوك عمومية و (06) ستة بنوك خاصة، منها (02) اثنان متخصصان حصريا في التمويل الإسلامي **(بنك الجزائر. 2024. ص 47).**

ج- الزامية اتباع البنوك قواعد الحذر المطلوبة: أين يجب على البنوك النشطة التقيد والالتزام بمجموعة المقاييس التسييرية في العمل البنكي واحترامها والعمل وفق المبادئ المنصوص عليها في التعليمات المركزية من أجل الحفاظ على ملاءتها المالية تجاه المودعين وثقتهم بها، وضمان مستوى معين من السيولة.

وفي هذا البند يكشف رصد المؤشرات المالية للجهاز المصرفي، للسنة المالية المنتهية(2023)، عن انخفاض ملحوظ في عدد حالات عدم الالتزام بالضوابط الاحترازية. حيث سجلت مصالح بنك الجزائر المكلفة بالرقابة على أساس الوثائق أربعين (40) حالة عدم التزام بمختلف المعايير الاحترازية والتسييرية، مقابل ثمانية وستين (68) حالة سنة 2022، أي انخفاض بنسبة 41,18%. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تسوية بنكين لحالات عدم الالتزام بالمعايير التي تحكم وضعية الصرف.

بالإضافة إلى ذلك، انخفض عدد المؤسسات المعنية بهذه الحالات مقارنة بالعام السابق، حيث انتقل من 9مؤسسات سنة 2022 إلى 5 مؤسسات سنة 2023. **(بنك الجزائر، 2024. ص 107).**

د- تفتيش ورقابة البنوك: إذ يمكن لهيئات الرقابة والإشراف البنكي أن تقوم برقابة ميدانية أو مكتبية من اجل التحقق من صحة المعلومات المقدمة من طرف البنك والاطلاع على مدى تنفيذ والتزام البنك بتعليمات وأوامر البنك المركزي.

حيث نفذت مصالح بنك الجزائر المكلفة بالرقابة الميدانية، للسنة المالية2023 مخطط أعباء لأربعين (40) مهمة رقابية، بما في ذلك ثلاث وعشرون (23) مهمة تحقيق وتحري، وسبع عشرة (17) مهمة مصادقة لعمليات التحويل. **(بنك الجزائر. 2024. ص107).**

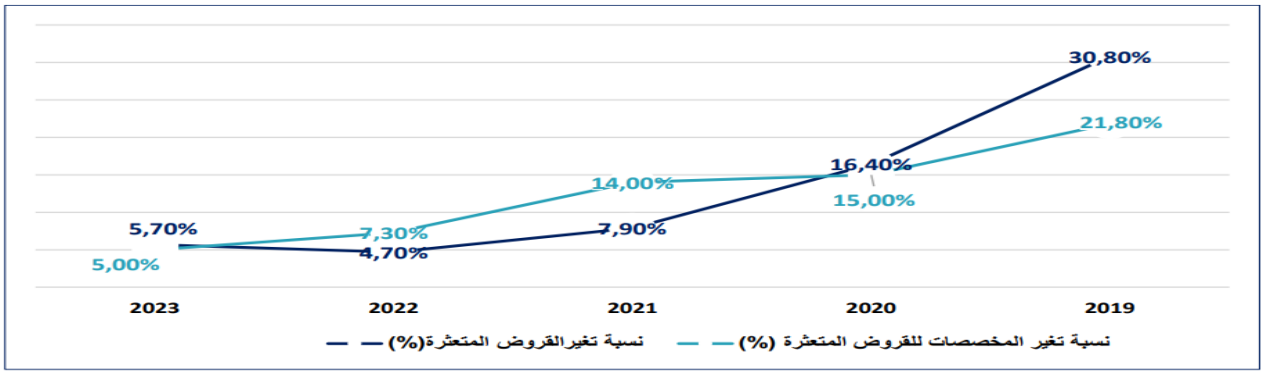
هـ- وضع حدود على التركزات الائتمانية: والتي يقصد بها حالات التركز والانكشاف للبنك اتجاه عميل واحد او مجموعة من العملاء ذوي العلاقة او الجهات ذات العلاقة بالبنك بما يعادل او يزيد عن 10% من قاعدة رأسمال البنك.

إذ أنه في نهاية سنة2023 سجل نشاط تحصيل الموارد من قبل المصارف نموا بنسبة 2,7% أي بوتيرة أقل من تلك التّي سجلت في سنة 2022 والبالغة 16,4%. حيث انتقلت هذه الموارد من 14530,4 مليار دينار في نهاية سنة 2022 إلى 14917,0 مليار دينار في نهاية سنة 2023. **(بنك الجزائر. 2024. ص 48).**

و- تكوين المؤونات والمخصصات لمواجهة الديون المتعثرة: حيث تعتمد مستويات ملاءة البنوك بشكل أساسي على قواعد توفير مخصصات القروض وتصنيفها والتي تلتزم البنوك بتحديدها بوضوح من أجل تقليل المخاطر المرتبطة بالقروض المتعثرة.

وفي هذا الصدد قد تحسنت نسبة الديون المتعثرة الصافية من المخصصات إلى إجمالي رأس المال التنظيمي سنة 2023، لتسجل انخفاضا قدره 2,3%، وارجع بنك الجزائر هذا الانخفاض في نسبة الديون المتعثرة إلى زيادة رأس المال التنظيمي للبنوك بنسبة 10,9% مقارنة بمعدل نمو أقل من5,6% في الديون غير المتعثرة **(بنك الجزائر، 2024. ص62).**

الشكل رقم(03): شكل يوضح نسبة تغير المخصصات والمؤونات لتغطية القروض المتعثرة



المصدر: بنك الجزائر(2024)، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، التقرير السنوي 2023، ص 63.

2.5. قواعد الحذر المطبقة من قبل النظام المصرفي الجزائري: من أجل ضمان الملاءة المصرفية وسلامة البنك واستمرارية نشاطه أقر بنك الجزائر مجموعة من قواعد الحذر المطبقة في النظام البنكي الجزائري هي:

أ- رأس المال الأدنى للبنوك: تمثل قاعدة رأس المال الأدنى أول قاعدة من قواعد الحذر في النظام البنكي الجزائري والمرتبطة بالوظيفة الائتمانية، حيث تلزم المصارف بتكوين حد أدنى من رأس المال للقيام بوظائفها؛

وتماشيا مع تداعيات الأزمة المالية ومن أجل تعزيز صلابة النظام البنكي الجزائري، فقد تم إصدار التنظيم رقم 04 – 08 الصادر في 23 ديسمبر 2008 المتضمن رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى 10 مليار دينار الجزائري، والمؤسسات المالية إلى 3,5 مليار دينار الجزائري؛

حيث جاء في المادة الثانية من النظام رقم 24-02 المؤرخ في 6 فيفري 2024 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر

نوعية البنك	الحد الأدنى لرأس المال	الرقم العددي دج
بنك تجاري	عشرون مليار دينار جزائري	20,000,000,000 مليار دج
بنك أعمال	عشرون مليار دينار جزائري	20,000,000,000 مليار دج
بنك رقمي	عشرة ملايير دينار جزائري	10,000,000,000 مليار دج
مؤسسة مالية	ستة ملايير وخمسمائة دينار جزائري	6,500,000,000 مليار دج

المصدر: النظام 24-02 المؤرخ في فيفري2024 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، ص2.

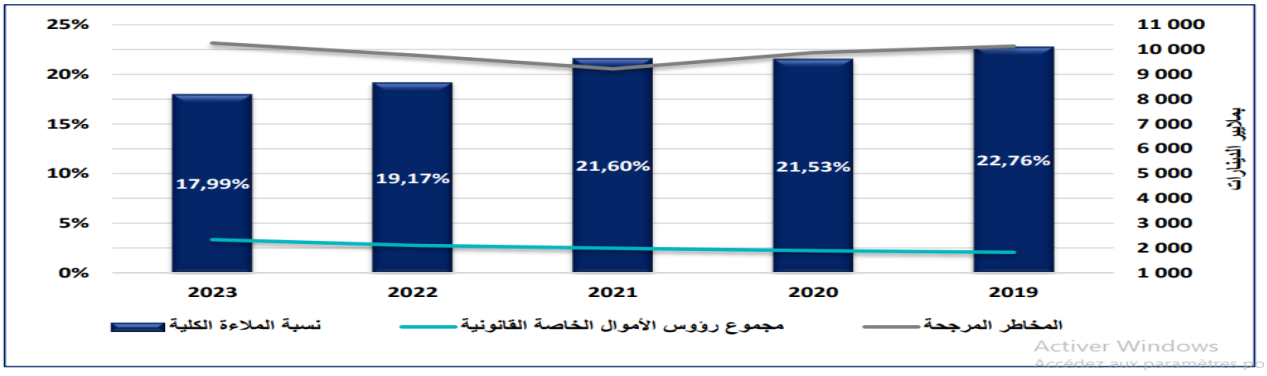
ب- معيار الأموال الخاصة الصافية (كفاية رأس المال): تحتل قاعدة كفاية رأس المال مكانة رائدة ضمن قواعد الحذر المصرفي و ضماناً لملاءة المصرف وسلامته، حيث يمكن قياس مستويات كفاية رأس المال من خلال نسبتين، هما نسبة الملاءة الكلية ونسبة الملاءة القاعدية، ويتكون من العناصر التالية:

- **الأموال الخاصة القاعدية:** وتتكون من رأس المال الاجتماعي زائد الاحتياطات، زائد النتائج الصافية والمؤونات المختلفة على المخاطر المصرفية.

- **الأموال الخاصة التكميلية:** وتتضمن احتياطات إعادة التقييم زائد الأموال الناتجة عن إصدار السندات أو القروض المشروطة، والمؤونات ذات الطابع العام.

- **عناصر الخصم:** وتتشكل أساساً من الاستخدامات المشكلة للأموال الخاصة الموظفة في مؤسسات وأدوات القروض الأخرى (سندات الشركات الفرعية أو المساهمة، سلفيات وسندات المساهمة المشروطة، أو الصادرة عن مؤسسات القرض).

الشكل رقم(04): شكل يوضح مجموع الأموال الخاصة كجزء من عناصر الملاءة الكلية للبنوك



المصدر: بنك الجزائر(2024)، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، التقرير السنوي 2023، **ص 59.**

أ- **معيار تغطية المخاطر وترجيحها:** تضمنت قواعد الحذر معيار خاص بتقييم المخاطر المحتملة من خلال ترجيح الخطر سواء بالنسبة لعناصر الميزانية من جانبي القروض والالتزامات. فتم إدراج معاملات ترجيح مستوى الخطر تتراوح من (0% إلى 100%) ؛ تطبق على مختلف الالتزامات حسب درجة تسديدها وذلك وفقا لنوعية العميل وطبيعة العملية.

الجدول رقم(02): نسب الأصول السائلة كعنصر رئيسي من عناصر تغطية المخاطر

2023	2022	2021	2020	2019	
			البنوك العمومية		
٪40,88	٪40,54	٪35,93	٪10,34	٪14,21	الأصول السائلة / إجمالي الأصول
٪128,23	٪115,57	٪110,16	٪31,54	٪42,24	الأصول السائلة / الخصوم قصيرة الأجل
			البنوك الخاصة		
٪36,79	٪37,88	٪36,29	٪30,29	٪27,31	الأصول السائلة / إجمالي الأصول
٪71,22	٪73,80	٪68,90	٪59,46	٪52,45	الأصول السائلة / الخصوم قصيرة الأجل
			القطاع المصرفي		
٪40,37	٪40,22	٪35,98	٪13,11	٪15,97	الأصول السائلة / إجمالي الأصول
٪117,56	٪108,53	٪102,06	٪37,14	٪44,23	الأصول السائلة / الخصوم قصيرة الأجل

Activer Windows

المصدر: بنك الجزائر (2024)، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، التقرير السنوي 2023، ص 61.

هـ- معيار الملاءة المصرفية: باعتبار الملاءة المصرفية هي أساس السلامة المصرفية، فإن بنك الجزائر أولى لها أهمية كبرى، وأعتبر رأس المال (الأموال الخاصة للبنك) بمثابة مقياس أساسي لها.

فحسب ما نصت عليه المادة (02) من التنظيم 91-03 الصادر في 14 أوت 1991 والمادة (03) من التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 1994/11/29 والمتعلقة بتحديد القواعد الحمائية، فإن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة باحترام وبصفة دائمة، نسبة الملاءة الدنيا. 13 حيث سجلت نسبة الملاءة الكلية ونسبة الملاءة القاعدية، (المؤشران الرئيسيان لمستويات كفاية رأس المال)، نهاية سنة 2023 مستويات فاقت بكثير الحدود الدنيا التنظيمية المطلوبة وأعلى مقارنة بالعام السابق مستجيبةُ إلى حد كبير لمستويات الحد الأدنى التنظيمي المطلوب. **(بنك الجزائر، 2024. ص58)**.

كما تم تسجيل مستويات كفاية رأس المال أعلى على مستوى البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة، حيث لا تتجاوز نسبة الملاءة الكلية لها 20% ولكنها تظل أعلى بكثير من الحد الأدنى التنظيمي المطلوب.

الجدول رقم(03): مؤشرات ملائة المصارف الوطنية للفترة 2019-2023

	2019	2020	2021	2022	2023
البنوك العمومية					
نسبة الملاءة الكلية	٪17,81	٪18,95	٪22,21	٪22,04	**٪23,68**
نسبة الملاءة القاعدية (المحور 1)	٪13,47	٪14,58	٪17,60	٪17,56	**٪19,47**
البنوك الخاصة					
نسبة الملاءة الكلية	٪18,90	٪20,29	٪19,06	٪19,33	**٪19,03**
نسبة الملاءة القاعدية (المحور 1)	٪18,17	٪19,46	٪18,24	٪18,52	**٪17,93**
القطاع المصرفي					
نسبة الملاءة الكلية	٪17,99	٪19,17	٪21,60	٪21,53	**٪22,76**
نسبة الملاءة القاعدية (المحور 1)	٪14,26	٪15,38	٪17,72	٪17,74	**٪19,17**

المصدر: بنك الجزائر(2024)، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، التقرير السنوي 2023، ص 59.

هذا وقد اكتسبت نسبة الملاءة الكلية لقطاع البنوك 1,3 نقطة مئوية في نهاية سنة 2023، لتصل إلى نسبة 22,8% مقارنة بـ 21,5% في نهاية العام 2022. وكما هو الحال بالنسبة للملاءة الكلية، شهدت نسبة الملاءة القاعدية تحسنًا ملحوظاً حيث ارتفعت من 17,7% في نهاية سنة 2022 إلى 19,2% في نهاية السنة 2023م. وجاء هذا المستوى نتيجة لجهود السلطة النقدية من حيث الرقابة ومتانة التنظيم المصرفي على المستوى الاحترازي. **(بنك الجزائر، 2024. ص60)**.

وفي هذا الصدد ولكي تحافظ البنوك على مستوى ملاءتها عند أعلى مستوى، يوصي بنك الجزائر ببذل المزيد من الجهود للحد من المخاطر، خاصة تلك المرتبطة بجودة المحفظة الائتمانية.

6. خاتمة:

لقد حظي موضوع إدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك باهتمام المجتمع سواء المحلي أو الدولي وتماشيا مع التغيرات العالمية في هذا الصدد بدأت البنوك مؤخرا في انتهاج سياسات لإدارة المخاطر واستحداث إدارات متخصصة يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها في إطار نشاطها. وهو ما يستوجب على أجهزة المراقبة ان لا تعمل على تحجيم المخاطر فقط بل توسيع دورها الى المساهمة في اتخاذ القرارات المتوافقة مع سياسات البنك وإستراتيجيته وتدعيم قدراته التنافسية في السوق ووضع سياسات احترازية ضد مختلف أنواع المخاطر عل أسس سليمة مع تعظيم العائد من عمليات البنك التي تنطوي على العديد من المخاطر (مخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، المخاطر الإستراتيجية والمخاطر القانونية).

نتائج الدراسة وتوصياتها:

- شهدت سنة 2023 صدور القانون النقدي والمصرفي الجديد الذي يهدف هذا القانون إلى تعزيز استقرار النظام المالي بشكل عام والنظام المصرفي بشكل خاص، وذلك من خلال توسيع دور بنك الجزائر في مجال الاستقرار المالي والسياسة الاحترازية الكلية.

- لم يدخر بنك الجزائر أي جهد لاحتواء آثار الأزمات الماضية من خلال تعزيز متطلبات رأس المال والسيولة، ووضع نظام رقابي أكثر فعالية. حيث يحرص بنك الجزائر على ضمان التنسيق الفعّال بين السياسات الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الكلية من جهة، والسياسة الاحترازية الكلية والجزئية من جهة أخرى.

- تركز أعمال بازل III على تعزيز مرونة البنوك من خلال قواعد احترازية أكثر صرامة تهدف إلى التخفيف من ضعف متطلبات رأس المال الدنيا المحددة قبل الأزمة، واعتماد السياسة الاحترازية الكلية كأداة فعالة لتعزيز الاستقرار المالي في حالة الأزمات.

- عرفت مؤشرات الوساطة المصرفية والعمق المالي، والصلابة ومردودية القطاع المصرفي الوطني تطورا حسنا بالعموم، وهو ما تعكسه هذه المؤشرات غير أنه وفي ظل تباطؤ الأسواق المالية لسندات الدين خلال سنة2021 تبقى القروض المباشرة تضمن وتغطّي بطريقة شبه كليّة تمويل الاقتصاد بحوالي 98,30٪، كما تضمن أيضا تمويل القطاع الخاصّ بأكمله (100٪)و 96,08٪ من القطاع العمومي.

- رغم الملاءة المالية الجيدة يشدد ويوصي بنك الجزائر البنوك العاملة في الاقتصاد الوطني ببذل المزيد من الجهود للحد من المخاطر، خاصة تلك المرتبطة بجودة المحفظة الائتمانية. وهو ما أدى الى تسجيل القطاع المصرفي تطورا إيجابيا بالعموم نهاية 2023 من حيث مؤشرات الوساطة المصرفية، والخدمات المصرفية، والصلابة والمردودية.

- ظهر التحليل الاحترازي الكلي الذي يعتمد بشكل أساسي على مؤشرات الملاءة المالية، لسنة 2023 حصيلة مريحة للقطاع المصرفي الجزائري، حيث يتميز بتحسن في مستويات الملاءة والربحية مع ارتفاع قوي بنسبة تزيد عن 16٪ في صافي الربح.

- الرفع من درجة اليقظة في التحكم في ميكانيزمات الوساطة البنكية المدعوة للامتثال إلى الضوابط الدولية في مجال تسيير المخاطر ولفت انتباه السلطات إلى الأخطار التي تواجه السوق المالية، وذلك بإحداث تنسيق أكبر بين الحكومة وبنك الجزائر فيما يخص السياسة النقدية والمالية.

7. قائمة المراجع:

- بنك الجزائر .(2024) .التقرير السنوي 2023 .بنك الجزائر.
- الكراسنة ابراهيم، (2016) .اطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر، .أبو ضبي،.
- بلاغ سامية. (2002). دراسة الرقابة على الائتمان المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990-2000،. المدرسة العليا للتجارة: المدرسة العليا للتجارة.
- بن العارية حسين.(2013). الرقابة المركزة على المخاطر كآلية لتفعيل المراجعة البنكية في الجزائر. المؤتمر الدولي حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري. جامعة ورقلة. الجزائر.
- رابح, بوقرة & .حسين بلعجوز .(2018) .إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .جامعة المسيلة.
- سمية أحمد ،ميلي. (2020). اتفاقيات بازل 2 و3 وانعكاساتها على إدارة المخاطر في البنوك . مجلة العلوم المالية والادارية،.
- شيناسي, غازي .(2005) .الحفاظ على الاستقرار المالي، مجلة قضايا اقتصادية، العدد36، سبتمبر 2005 .
- قاسيمي،, آسيا & .حمزة , فيلاني .(2011) .المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، الجزائر.
- قناز. أحمد.(2022). دور التدقيق المبني على المخاطر في الحد من استخدام الأدلة، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 5، العدد 1. جامعة الاغواط، الجزائر.
- منال هاني. (2017). اتفاقية بازل 3 ودورها في ادارة المخاطر المصرفية. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 8، العدد الاول.
- محمد احمد عبد النبي. (2010.). الرقابة المصرفية. الاردن. منشورات زمزم ،
- رجم نصيب. (2011). تقييم قواعد الملاءة المصرفية على مستوى المصارف الجزائرية، الملتقى الوطني حول البنوك الجزائرية واقع و آفاق، جامعة قالمة،.
- *Joël , B. (2002). Risk Management in Banking. John Wiley & Sons Ltd.*
- *BCBS. (2008).prancipales for sound liqudite risk managmanet and super-vision. Basel: Bank For International Settlements.*
- *Siskos.D. (2014).Was Basel III necessary and will it bring about prudent risk management in banking?,.*

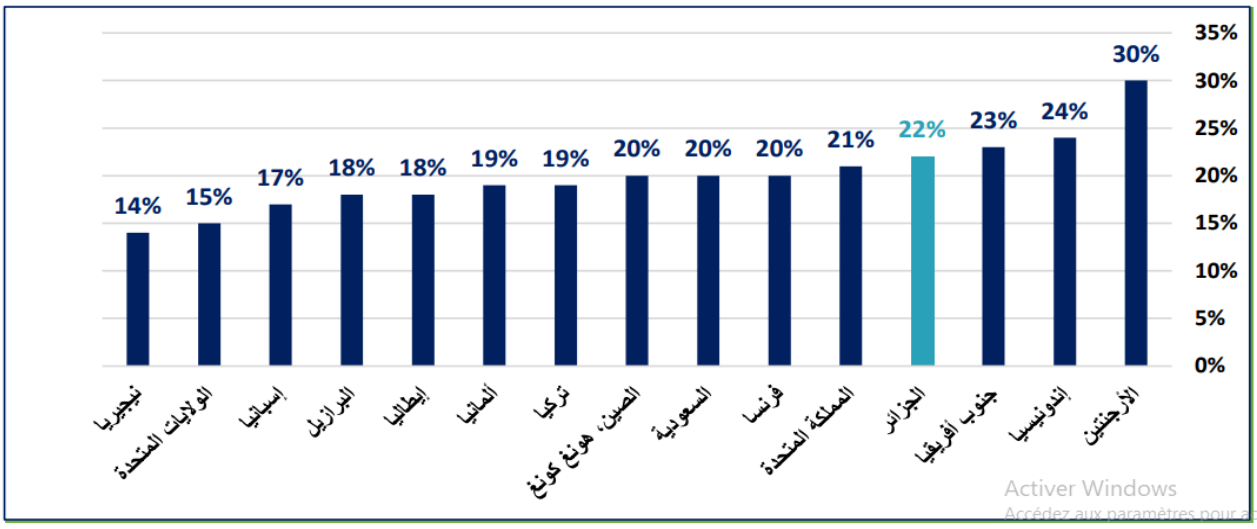
7. الملاحق:

الملحق رقم01: مؤشرات الصلابة المالية للمصارف الوطنية للفترة 2019-2023

	2019	2020	2021	2022	2023
ا) المصارف	**20**	**20**	**19**	**20**	**20**
البنوك العمومية	6	6	6	7	7
البنوك الخاصة	14	14	13	13	13
ب) المؤسسات المالية	**8**	**8**	**8**	**8**	**8**
المؤسسات المالية العمومية	6	6	6	6	6
المؤسسات المالية الخاصة	2	2	2	2	2
ج) المجموع	**28**	**28**	**27**	**28**	**28**

المصدر: بنك الجزائر .(2024) .التقرير السنوي 2023 . التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر . ص 46.

الملحق رقم02: مقارنة نسب الملاءة الكلية للقطاع المصرفي الجزائري مع مجموعة من الدول لسنة 2023



المصدر: بنك الجزائر .(2024) .التقرير السنوي 2023 . التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر . ص 60.

الملحق رقم03: مؤشرات الصلابة المالية للمصارف الوطنية للفترة 2019-2023

	المؤشرات	2019	2020	2021	2022	2023
1	نسبة الملاءة الاجمالية	19,05%	17,99%	19,17%	21,60%	21,53%
2	نسبة الملاءة Tiers I	14,98%	14,26%	15,38%	17,72%	17,74%
3	المستحقات غير المنتجة إلى الأموال الخاصة النظامية *(FPR)	39,35%	52,57%	59,56%	58,15%	56,24%
4	معدل المستحقات المصنفة**	12,70%	14,76%	16,36%	19,64%	19,86%
4 أ	معدل صافي المستحقات المصنفة	6,33%	7,87%	8,81%	10,07%	9,94%
5	معدل مؤونات المستحقات المصنفة	50,12%	46,69%	46,14%	48,73%	49,94%
6	مردودية الأموال الخاصة	22,41%	14,08%	11,62%	14,35%	13,47%
7	مردودية الأصول	2,42%	1,51%	1,43%	1,72%	1,38%
8	نسبة هامش الربح إلى الدخل الاجمالي	78,78%	78,89%	73,47%	78,45%	78,69%
9	نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الاجمالي	29,34%	30,79%	35,93%	35,29%	39,96%
10	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	19,84%	15,97%	13,11%	35,98%	40,22%
11	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	47,45%	44,23%	37,14%	102,06%	108,53%

المصدر: بنك الجزائر .(2024) .التقرير السنوي 2023 . التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. ص 122.